الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٢٧
المعقودة يوم الجمعة
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY

محضر موجز للجلسة السابعة والعشرين

الرئيس : السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٢٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

الباب ٢٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

الباب ٢٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

الباب ٢٦ - اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الباب ٢٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الباب ٢٨ - حقوق الإنسان

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/46/SR.27
23 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

57242 (91) ٣٩٠٧ش(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ (تابع) (A/46/6/Rev.1 و A/46/7)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج (تابع) (A/46/16 و Add.1 و A/46/173 و A/46/330)

القراءة الأولى

الباب ٢٣ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا (تابع)

١ - الانسة روتهايسر (النمسا) : قالت إن وفد بلدها يؤيد برامج إنعاش وتنمية الاقتصاد الافريقي ، ويرى أن المستوى العالي من الموارد المخصصة للباب ٢٣ ومعدل نمو الموارد المخصصة له بمقدار ٣,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية لهما ما يبررهما . وأن الوفد على ثقة من أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ستستخدم الموارد الموضوعة تحت تصرفها استخداما كفؤا وفعّالا لتحقيق أكبر نفع ممكن .

٢ - السيد كينتشن (المملكة المتحدة) : قال إن وفد بلده يود هو أيضا أن يعرب عن تأييده لبرامج التنمية والإنعاش الاقتصاديين لصالح افريقيا ، وعن تقديره للصعوبات الحادة التي تواجه تلك القارة والتي شرحها بالفعل ممثلو الدول الافريقية بإخلاص وبلاغة أمام اللجنة . ومع ذلك من المهم الاعتراف بأن الموارد المتاحة من خلال الميزانية العادية محدودة ، ولا توجد أمام اللجنة الخامسة مهمة أكثر تحديا من المفاضلة بين المطالب المتنافسة على تلك الموارد وضمان استخدام هذه الموارد بما يجعلها تؤتي أعظم الاثر . وفيما يتعلق بما قيل أن المقترحات التي أعدها الامين العام في إطار الباب ٢٣ وغيره لدى عرض الميزانية قد لا تكون كافية ، فإن وفد المملكة المتحدة ، تيسيرا منه لتوافق الآراء ، يفضل أن يتم تناول الموضوع بطريقة رتيبة مبنية على توصيات اللجنة الاستشارية لأنها هي الهيئة التقنية المختصة بالنظر في هذه المسائل . ولذلك فإن الوفد يحفظ حقه في التعليق على أي مقترحات مستندة الى اعتبارات سياسية من أجل تخصيص موارد تربو على الموارد التي عرضها الامين العام بالقيمة التي أيدتها أو عدلتها اللجنة الاستشارية .

(السيد كينتشن ، المملكة المتحدة)

٣ - وإن كان الوفد تساوره بعض الشكوك ، فإن بإمكانه تأييد المقترحات التي تتعلق بمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وبأنشطة التدريب ، ولكنه يأمل أن يتم بلوغ اتفاق عام ، من خلال مشاورات غير رسمية ، على إجراء رصد فعّال للبرامج المعاد إنشاؤها وعلى طريقة تقديم التقارير عنها . أما فيما يتعلق بطريقة تمويل النظام الافريقي للوثائق والمعلومات والمعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ، فإن الوفد لا يريد لأنشطتهما أن تهن بفعل منازعات حول اعتماد نفقاتهما ، بل يتوقع أن تكون الآراء المتباينة في هذا الصدد موضوع نظر في المناقشات غير الرسمية .

٤ - وفيما يتعلق بالمخاوف المعرب عنها بشأن الموارد الخارجة عن الميزانية ، ينبغي ألا يغيب عن البال أن الأمانة دأبت على البدء بتقديرات حذرة ، وهذا أمر محبذ ، وأنه في حالة اللجنة الاقتصادية لافريقيا كانت إسقاطات النفقات من الموارد الخارجة عن الميزانية ٣٠,٣ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ثم رفعت الى ٣٧,٢ مليون دولار ، أي بنسبة تقارب ٢٥ في المائة بالقيمة الإسمية . وعلى هذا النحو ، رفعت القيمة المقدّرة لمساهمة برنامج الامم المتحدة الإنمائي من ١١,٦ مليون دولار الى ١٩,٢ مليون دولار ، وهذا يمثل ارتفاعا أكبر . أما إسقاطات الموارد التي سوف يتيحها برنامج الامم المتحدة الإنمائي في السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، وهي أقل من مثيلتها لفترة السنتين الجارية ، فيمكن شرحها بلا شك على ضوء ما قرره مجلس إدارة البرنامج الإنمائي بشأن الترتيبات المنقحة لتنفيذ الأنشطة الممولة بموارد البرنامج الإنمائي . وفي هذا الصدد يرى وفد المملكة المتحدة أن زيادة ما ستحدث ، لا انخفاضا ما ، في موارد البرنامج الإنمائي المخصصة لمشاريع تتعلق بافريقيا ؛ وكل ما هنالك أن الموارد ستستخدم بطريقة تختلف عما قبل ، بمعنى أن مرورها عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من الهيئات الإقليمية سيقل وأن الاعتماد على هيئات التنفيذ الوطنية سيزداد . وهكذا فإن الباب ٢٣ لا يعبّر بأي حال عن الحد الاقصى لموارد الامم المتحدة أو غيرها المكرّسة لإنعاش وتنمية الاقتصادي الافريقي .

٥ - وأضاف قائلا إن جزءا كبيرا من مناقشات اللجنة ركّز على مسألة معدلات النمو على اعتبار أنها المؤشر على مدى احترام الأولويات في أبواب الميزانية ، لكن وفد بلده يزداد اقتناعا بأن منهجية حساب النمو من واقع النفقات المتكررة تؤتي نتائج مضللة بل وفارغة من أي معنى . وقد يكون في عدد الوظائف المدرجة في جداول التوظيف مؤشر أفضل . ففي حالة اللجنة الاقتصادية لافريقيا كان معدّل تقليص الوظائف المطبق وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ أقل من معدلات التقليص التي طبقت في أي باب آخر ، بل أن معدل التوظيف ارتفع منذ ذلك الحين حتى أصبح عدد الوظائف ٥٩٦ وظيفة

../..

(السيد كينتشن ، المملكة المتحدة)

ممولة من الميزانية العادية و ١٧٥ وظيفة ممولة بأموال خارجة عن الميزانية مما يفضي الى مجموع كبير للوظائف مقداره ٧٧١ وظيفة .

٦ - وعلى كل حال فإن النقطة الحاسمة هي بالتاكيد ما إذا كانت اللجنة الخامسة مطمئنة الى أن الموارد ستستخدم لإحداث أعظم الاثر . ولقد قيل إن اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد تُركت على هامش الجهود الرامية الى معالجة الازمة الافريقية ، لكن وفد المملكة المتحدة متاكد من أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ستقوم بدور مركزي أكبر . على أنه من المهم أن تسهم اجتماعاتها وحلقاتها الدراسية وأنشطتها الاخرى إسهاما فعالا في معالجة الازمة دون أن يغيب عن الحسبان أن تمويل هذه الانشطة بموارد من الميزانية العادية محدود بالضرورة .

٧ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : ردّ على الاسئلة التي أثيرت أثناء المناقشة ملاحظا أن وفودا كثيرة طلبت معلومات عن التغيُّرات في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ويمكن القول عموما إن الطريقة الراهنة لعرض الميزانية البرنامجية المقترحة تسمح للأمانة العامة بألا تبيّن سوى شكل التغيرات البرنامجية ، لا مضمونها . وينطبق هذا التعليق أيضا على مسألة الاولويات . ويمكن النظر في ابتكار طريقة جديدة للعرض بالتشاور مع لجنة البرنامج والتنسيق .

٨ - ثم عرض للسؤال الذي وجهه ممثل اثيوبيا بشأن اقتراح تحويل الموارد بعيدا عن أنشطة القطاع الاجتماعي في إطار برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، فقال إنه يعبّر جزئيا عن مشكلة طريقة العرض . وأن وظيفة واحدة برتبة ف - ٥ هي التي يتعين بالفعل إعادة وزعها . وأن الأمانة العامة تبذل ما في وسعها لضمان أفضل استخدام ممكن للموارد ، وأنها أحاطت علما بالتوصية الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/46/16 ، الفقرة ٣١٣) والتي مفضاها ألا يسفر تنفيذ البرنامج في ذلك القطاع عن أي أثر سيء .

٩ - وفيما يتعلق ببرنامج تدريب المترجمين ومدوني المحاضر ومقتضياته المالية من بند المساعدة المؤقتة ، قال إنه لا يستطيع أن يقدم الآن أرقاما دقيقة . وأن الانتباه سيظل موجها بالطبع الى مسألة تقديم خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية الكاملة ، ولكن إنشاء هذه الخدمات بصفة دائمة في أديس أبابا ليس بالامر الاقتصادي في الوقت الراهن .

(السيد بودو)

١٠ - وفيما يتعلق بانخفاض الدعم الوارد من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، قال إن اليونيدو قدمت ٠٠٠ ٩٠ دولار في السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ لصالح حلقتين دراسيتين . وأنه ليس من المتوقع أن تموّل اليونيدو أنشطة كهذه في السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وأن مزيدا من المعلومات سيتوافر عن هذا الموضوع أثناء المشاورات غير الرسمية .

١١ - وردا على تعليقات ممثلة المملكة المتحدة ، أكد أن الانخفاض الظاهري في تمويل البرنامج الإنمائي لمشاريع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ليس سوى تعبير عن طريقة مختلفة لتوزيع مجموع الموارد المتاحة . وقال إنه يقر مع ذلك بأن إعداد بيان تفصيلي عن مفردات هذا التوزيع سيكون مفيدا للمناقشات غير الرسمية حول هذه القضية الاساسية .

١٢ - الرئيس : قال إنه ما لم يسمع أي اعتراض ، سيفترض أن اللجنة راغبة في اعتماد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٢٣ ، الواردة في الفقرات من ٣١٠ الى ٣١٤ من تقريرها (A/46/16) .

١٣ - وقد تقرر ذلك .

١٤ - اعتمدت اللجنة الخامسة في القراءة الأولى توصية اللجنة الاستشارية بشأن تخصيص مبلغ ٨٠٠ ٠٨٩ ٦٧ دولار للباب ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أن يكون مفهوما أن المسائل التي أثيرت بصدد الباب ٢٣ سينظر فيها في مشاورات غير رسمية وأن التسويات الضرورية ستتم .

الباب ٢٤ : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٥ - السيدة بيرينغوير (لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٢٤ تتعلق أساسا بالأولويات . وقد أثيرت مسألة كثرة عدد الأولويات العالية المعطاة . فقد اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الأولويات المعطاة للبرامج الفرعية ، وأوصت لجنة البرنامج والتنسيق أن تستعرض اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تحديدها للبرامج ذات الأولوية على مستوى النواتج وأن تواصل جهودها الرامية الى تقييم منشوراتها .

١٦ - السيد زاري زري (جمهورية إيران الإسلامية) : قال إن الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ غير كافية إذا قورنت بالموارد المخصصة للجان إقليمية اخرى ، وأن الموارد الخارجة عن الميزانية ليست وسيلة بديلة كافية لتمويل أنشطة اللجنة .

١٧ - السيد غريفث (استراليا) : قال إن وفد بلده يؤيد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق . وأن بلده ، بوصفه عضوا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، له مصلحة خاصة في أن تمارس هذه اللجنة أنشطتها بكفاءة ، لكن الاهم أن تمارسها بفعالية أيضا . ذلك لأنه لا توجد بالضرورة علاقة مباشرة بين كثرة الموارد المخصصة ومقدار الفائدة العائدة من النواتج . وفي الحقيقة ينبغي أن يكون السؤال هو الى أي مدى تخدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مصالح الإقليم حسب الأولويات التي حددتها الهيئات الحكومية الدولية . فقد ظهر في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية مؤخرا شيء من الاتفاق على الأولويات التي أدرجت الآن في الباب الفرعي ٣٤-٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، لكن التقديرات لا توازن بين تلك الأولويات . ولذا حاول الوفد الاسترالي أن يحصل من لجنة البرنامج والتنسيق على شرح للتوزيع المقترح للموارد ، ولكن محاولته هذه باءت بالفشل . وهو لا يزال يعارض إدراج موارد إضافية بالقيمة الحقيقية لصالح أنشطة لم تعطها الدول الأعضاء أولوية عاليا . وأضاف أن هناك متسعا كبيرا لترشيد أنشطة اللجنة الاقتصادية لأنها لا تتوخى أقصى فعالية في استخدام مواردها . وقال إن استراليا غير مقتنعة بأي مبرر للزيادات المقترحة لأنشطة الدعم والوظائف الجديدة .

١٨ - الرئيس : قال إنه ما لم يسمع أي اعتراض ، سيفترض أن اللجنة راغبة في اعتماد استنتاجات وتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٣٤ ، الواردة في الفقرات من ٣٢٣ الى ٣٣٦ من تقريرها (A/46/16) .

١٩ - وقد تقرر ذلك .

٢٠ - اعتمدت اللجنة الخامسة في القراءة الأولى توصية اللجنة الاستشارية بشأن تخصيص مبلغ ٧٠٠ ٤٥٠ ٤٧ دولار للباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أن يكون مفهوما أن المسائل التي أثيرت بصدد الباب ٣٤ سينظر فيها في مشاورات غير رسمية وأن أي تسويات ضرورية ستتم .

الباب ٢٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٢١ - السيد كينتشن (المملكة المتحدة) : قال إنه كما أوضحت اللجنة الاستشارية أعادت اللجنة الاقتصادية لأوروبا النظر جديا في دورها على ضوء الحالة المتغيرة في أوروبا ، وحددت المجالات الخمسة ذات الأولوية المذكورة في الفقرة ٢٥-٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7) . وصحيح أن الفقرة ٢٥-٥ من ذلك التقرير بيّنت الحالات التي أعيد فيها وزع الموارد بناء على التحليل الذي أجرته أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، لكن إعادة الوزع هذه لم تكن مطابقة دائما لمجالات الأولوية التي حددتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وليس من الواضح السبب في اقتراح إضافة صافية لجدول الوظائف ما دامت تلك اللجنة ارتأت في مقررها سين (٤٥) أن الموارد البشرية الإضافية ستؤخذ من داخل ميزانيتها الجارية وأن جميع الأنشطة التي لم تعط أولوية قد تنفذ في بعض الأحيان بموارد مقلصة .

٢٢ - السيد بانوف (بلغاريا) : قال إن وفده يولي أهمية خاصة لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولمشاركته في هذه الأنشطة . وأوضح أن الأولويات الجديدة التي وضعتها اللجنة تتواءم كاملا مع اهتمامات بلده ، ومن شأنها أن تساعد على ضمان الاستخدام الأفضل للموارد . كما أن التغييرات التي استجدت على هيكل اللجنة والطرق التي تتبعها سوف تعزز كفاءة هذه الأنشطة . ومضى يقول إن درجة النجاح المحرزة في هذين المجالين سوف تحدد بدرجة كبيرة دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المستقبل في تنمية التعاون الأوروبي . وشدد على ضرورة تنفيذ أنشطة اللجنة بالتعاون الوثيق مع جميع المنظمات الدولية ذات الصلة مؤكدا على أن وفده يؤيد كاملا النتائج والتوصيات التي خلصت إليها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذا الباب .

٢٣ - السيد مورزينسكي (بولندا) : لاحظ أن برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا يرمي الى تعزيز التنسيق وتدعيم التعاون الاقتصادي الدولي في المنطقة . وأكد على ضرورة أن تركز اللجنة اهتمامها على تحويل وتكامل اقتصادات البلدان التي تدخل حاليا مرحلة انتقال . وأوضح أن مساعدة اللجنة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لتلك البلدان ، في ضوء الصعوبات التي تصادفها فيما يتعلق بالسوق السوفياتية التقليدية من جهة ، وبوصولها الى سوق الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى . ثم أكد تأييد وفده الكامل للمقترحات الواردة في الباب ٢٥ .

٣٤ - السيد غوديما (أوكرانيا) : قال إن وفده يولي أهمية خاصة لانشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا الرامية الى تدعيم التنسيق وتشجيع التعاون الاقتصادي الدولي في المنطقة . وأضاف قائلا إن الجدول ٢٥-٣ في وثيقة الميزانية يبين معدلا شاملا للنمو الحقيقي قدره ١,٣ في المائة ، ولكنه لا يكاد يعكس الحجم الكبير للاعمال المزمع أن تقوم بها اللجنة . واستطرد يقول إن الارقام إنما تشهد بالجهد الذي تبذله اللجنة لإعادة رسم أولوياتها ، ولكن وفده لا يستطيع الموافقة في جميع الاحوال على توزيع الموارد فيما بين البرامج والبرامج الفرعية المختلفة . وأوضح أن وفده يساوره شكوك على نحو خاص بشأن التخفيضات في معدل النمو الحقيقي في البرنامج الفرعي للطاقة بمقدار ١٣,٥ في المائة ، وفي العلم والتكنولوجيا بمقدار ٣٣,٨ في المائة وفي التجارة الدولية والتمويل الانمائي بمقدار ١,٨ في المائة . وأوضح أنه في اطار هذه الخلفية ، فإن الزيادة بمقدار ٣٧,٤ في المائة في اطار التوجيه التنفيذي والادارة أمر يدعو الى الارتباك .

٣٥ - وأكد تأييد وفده لعزم اللجنة على زيادة الانفاق على برنامجها الفرعي للبيئة بمقدار ٣٣,٩ في المائة بالقيم الحقيقية ، موضحا أن هذا البرنامج الفرعي حيوي بالنسبة لأوكرانيا نظرا لخطورة حالتها البيئية . وأعرب عن امتنان وفده بالذات لمشاركة اللجنة في الجهود الرامية الى التخفيف من آثار حادثة تشيرنوبيل ، معربا عن الأمل أيضا في أن تنعكس مشكلة تشيرنوبيل في برامج العمل مستقبلا . وقال إن وفده يولي أهمية كذلك الى البرنامج الفرعي ١ (القضايا والسياسات الانمائية) الذي يشمل تدابير للتنمية الاقتصادية لبلدان وسط وشرقي اوروبا الى جانب تقديم مساعدات للإصلاحات الاقتصادية الجارية فيها خلال فترة التحول . وأضاف يقول إن الاشارة الواردة تحت البرنامج الفرعي ٦ (التجارة الدولية والتمويل الانمائي) ، فيما يتعلق بخلق ظروف أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر أمر يدعو الى الترحيب موضحا أن وفده يؤكد الأهمية في البرنامج الفرعي ٩ (النقل والاتصالات والسياحة) للأنشطة المتصلة بنقل البضائع الخطرة . وأشار الى الاقتراح الوارد في الفقرة ٢٥-٥٦ بإنشاء وظيفة اضافية لخدمة لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وقال إن هذا الاقتراح له ما يبرره .

٣٦ - وخلص الى القول بأنه برغم بعض السلبيات ، فإن الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة الاقتصادية لأوروبا ، مبررة كاملا ومن ثم فإن وفده يؤازرها رهنا بإضفاء التغييرات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية .

٢٧ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع اعتراضا ، فلسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على النتائج والتوصية التي خلصت اليها لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالباب ٢٥ الواردة في الفقرة ٣٣٤ من تقريرها (A/46/16) .

٢٨ - وقد تقرر ذلك .

٢٩ - تم إقرار توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٩٠٠ ٠٨٠ ٤١ دولار في اطار الباب ٢٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، في القراءة الأولى ، على أساس أن القضايا المشارة فيما يتعلق بالباب ٢٥ سوف يجري النظر فيها في المشاورات غير الرسمية مع إجراء أي تعديلات لازمة .

الباب ٢٦ ، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٠ - السيد بودو (مدير ، شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن سؤالا أثير بشأن دقة التنبؤات بالنسبة للموارد الخارجة عن الميزانية ، والسياسة المختلفة التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة . وأوضح أن الأرقام الواردة في الجدول ٢٦-١ التي تبين انخفاضا ملموسا في المشاريع التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أرقام دقيقة طبقا لأفضل معلومات لدى الأمانة العامة ، وأنها تعكس تغيرا كبيرا في الأسلوب الذي ستعمل به المنظمتان في المنطقة .

٣١ - السيدة بيرينغوير (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق) : لاحظت أن اللجنة أوصت في الفقرة ٣٣٨ من تقريرها بتغييرين في السرد البرنامجي في الباب ٢٦ .

٣٢ - السيد ميتزالاما (ايطاليا) : قال إن وفده يؤيد الحكم الايجابي للجنة البرنامج والتنسيق على المقترحات الواردة في اطار الباب ٢٦ . وأوضح أن وفده على بينة بالذات من المهام الصعبة التي تواجه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مساعدة جميع بلدان المنطقة على تنمية المتطلبات الأساسية لهياكلها وسياساتها ، وتلك نقطة تم التأكيد عليها في الفقرتين ٣٣-٨٥ و ٣٣-٨٦ من الخطة المتوسطة الأجل . وعليه ، فإن وفده يرحب بمقترحات الأمين العام التي تؤكد على أن مبدأ الاستخدام الرشيد والفعال للموظفين يمكن أن يكون أنجع السبل للتعامل مع الظروف المتغيرة . وبما أنه من المتوقع حدوث تخفيض في الأموال الخارجة عن الميزانية بالنسبة لفترة السنتين ، يؤمل بأن تنجح الوحدة المشتركة بين اللجنة

(السيد ميتزالاما ، ايطاليا)

الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز الشركات عبر الوطنية في اجتذاب استثمارات أجنبية . ثم أشار الى أن الحالة الراهنة تجعل من الاهمية بمكان الموافقة على الاعتمادات المقترحة .

٣٣ - السيد بازان (شيلي) : تكلم باسم مجموعة ريو قائلا إن صيغة وثيقة الميزانية تعكس مصالح المنطقة وأولوياتها ، وأن حجم الموارد المقترحة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حجم مقبول برغم الانخفاض المتوقع في الموارد الخارجة عن الميزانية وهو أمر يؤسف له . وربما تستطيع الامانة العامة أن تقدم معلومات عن النتائج العملية الناجمة عن هذا الانخفاض بالنسبة لاعمال اللجنة المذكورة .

٣٤ - وأوضح أنه برغم الجهود الهائلة التي بذلت في السنوات الاخيرة ، إلا أن المنطقة لا تزال تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة . وفي هذا الصدد ، تدرك مجموعة ريو الاهمية التي تتسم بها الاعمال التي تقوم بها اللجان الاقليمية ولاسيما اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وهي تؤيد النتائج والتوصيات التي خلصت إليها لجنة البرنامج والتنسيق بشأن هذا الباب ، ولاسيما التوصية المتعلقة بالتكامل والتعاون في المجال الاقتصادي ، وتلك عملية ما زالت تكتسب أرضية في المنطقة . وأكد على ضرورة أن تدرج اللجنة الاقليمية في برنامجها موضوعا يقتصر على مسائل التكامل دون سواها موضحا أن مجموعة ريو لن ترحب برؤية أي تخفيض في أنشطة العلم والتكنولوجيا ، وأنها تؤكد على أهمية ادراج السياحة بوصفها نشاطا دون إقليمي في منطقة البحر الكاريبي .

٣٥ - السيد بودو (مدير ، شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : ردا على المسألة التي طرحها ممثل شيلي ، أوضح أن كل ما يمكنه أن يقوله في المرحلة الحالية هو أن من نتائج الانخفاض في الموارد الخارجة عن الميزانية المقرر اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، إلغاء ثلث وظائف صندوق الامم المتحدة للسكان ، أي عشر وظائف من واقع ثلاثين وظيفة تقدم دعما لمركز أمريكا اللاتينية الديمغرافي . وقال إنه سيحاول تقديم معلومات أوفى في المشاورات غير الرسمية .

٣٦ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع اعتراضا ، فلسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على النتائج والتوصيات للجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق بالباب ٣٦ الواردة في الفقرتين ٣٣٨ و ٣٣٩ من تقريرها (A/46/16) .

٣٧ - وقد تقرر ذلك .

٣٨ - تم إقرار توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٧٠٠ ٨٠٩ ٧١ دولار في اطار الباب ٢٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ في القراءة الاولي علي أساس أن القضايا المشارة فيما يتعلق بالباب ٢٦ سيتم النظر فيها في المشاورات غير الرسمية مع اجراء أي تعديلات لازمة .

الباب ٢٧ ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٩ - الرئيس : ردا على سؤال من السيد سباني (هولندا) اقترح أن تؤجل اللجنة نظرها في الباب ٢٧ في ضوء الحقيقة التي تقول إنه ، على نحو ما أشير اليه في تقرير اللجنة الاستشارية (A/46/7 ، الفقرة ٢٧-١) ، فإن الموارد اللازمة لهذا الباب تم إدراجها في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ على مستوى المواصلة ، في ضوء الفهم بانه سيتم إعداد برنامج عمل مقترح وتبريرات مفصلة للموارد في مرحلة لاحقة .

٤٠ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : أوضح أن الباب ٢٧ من وثيقة الميزانية يحتوي بالفعل على خمسة جداول فقط وليس هناك تفصيل للبرامج ولا البرامج الفرعية ولا سرد برنامجي . وأوضح انه أحيط علما بما تمّ من إعداد تقديرات منقحة سوف يجري تقديمها الى اللجنة الخامسة عن طريق اللجنة الاستشارية ، التي سوف تصدر إضافة مناظرة الى تقريرها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤١ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إنه يمكنه أن يؤكد المعلومات التي قدمت الى اللجنة الاستشارية ، وأنه يتوقع تماما أن تكون وثائق الميزانية ذات الصلة متاحة في الاسبوع المقبل .

٤٢ - السيد كينشين (المملكة المتحدة) : قال إن وفده يشعر بالارتياح ازاء تأكيدات الامانة العامة بانه سيجري تقديم تقديرات منقحة الى اللجنة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، في مرحلة تتيح لها أن تنجز قراءتها الاولى للميزانية البرنامجية المقترحة .

٤٣ - الرئيس : أعلن أن اللجنة سوف تؤجل نظرها في الباب ٢٧ الى أن تتلقى التقديرات المنقحة وغيرها من الوثائق .

٤٤ - السيد سبانس (هولندا) : قال إنه بما أن اللجنة تختتم حاليا قراءتها الأولى للأبواب المتعلقة باللجان الاقتصادية الاقليمية ، فهو يكرر الطلب الذي سبق وطرحه في الجلسة ٣٥ بأن يدلي رئيس اللجنة الاستشارية بمزيد من التعليقات على تطبيق التخفيض الشامل الذي أوصت به اللجنة الاستشارية بالنسبة لعدد من اللجان الاقليمية .

٤٥ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إنه كان قد أورد أيضا في تعليقاته الاستهلالية على الباب ٢٣ في الجلسة ٣٥ تعليقات على توصية اللجنة الاستشارية بألا يُطبق التخفيض الشامل على اللجان الاقتصادية الاقليمية . وبعد مزيد من النقاش ، خلصت اللجنة الاستشارية الى أنه بما أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تحظى بقدر كبير من الدعم من جانب مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، فلسوف يكون من العدل تطبيق قدر من التخفيض الشامل على هذه اللجنة . وتذكر الفقرة ٣٥-٣ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الدعم في مجالات الإدارة والمؤتمرات والخدمات العامة المقدم الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا بما يقدر ، مع التحفظ ، بمبلغ ٣٣,٤ مليون دولار . ثم أوضح أن المبلغ الذي يمثله هذا الرقم وكذلك المصروفات الفعلية للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ البالغة نحو ٣١,٩ مليون دولار ، يعطي فكرة متحفظة عن الموارد المتاحة للجنة الاقتصادية لأوروبا . ومن ثم خلُصت اللجنة الاستشارية الى أن يعاد توزيع جزء من التخفيض العام المنطبق على مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، وإجماليه ٣٠٠ ١٣٧ دولار على اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولن يلحق مثل هذا المبلغ الصغير ضررا ببرنامج عمل اللجنة .

الباب ٢٨ - حقوق الإنسان

٤٦ - السيد بودو (مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن من الأسباب التي دعت الى نمو الميزانية المقترح في إطار الباب ٢٨ إنشاء وظيفة برتبة مد - ٢ ، سيكون شاغلها مديرا ونائبا لرئيس مركز حقوق الإنسان . وبصرف النظر عن رئيس المركز ، لا توجد بالمركز أية وظائف أخرى برتبة تفوق مد - ١ . وقد اقتُرح أيضا عدد من عمليات نقل الوظائف ، من بينها نقل وظيفة برتبة مد - ١ من التوجيه التنفيذي والإدارة الى فرع الشؤون التقنية والمعلومات .

(السيد بودو)

٤٧ - ويشتمل التقدير الموضوع لأجل المركز على ١,٥ من ملايين الدولارات للأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان . ومعروض على اللجنة الثالثة تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر المذكور ، وستقدم الأمانة العامة في القريب بيانا بالآثار المالية المترتبة على ذلك التقرير . وإذا زاد المبلغ اللازم عن ١,٥ من ملايين الدولارات سيتعين استخدام الإجراء المتعلق بصندوق الطوارئ .

٤٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن التوصيات التي تصدرها اللجنة الاستشارية بهدف مساعدة اللجنة الخامسة على التوصل الى تفاهم لا ترضي كل أعضائها . فهذه التوصيات ليست سوى حل توفيقي . وقد اقترحت اللجنة في مختلف فقرات تقريرها أن يكون ما طلبه الأمين العام من وظائف اضافية ذا صفة مؤقتة ، وقدمت الأسباب الداعية الى ذلك في كل حالة من الحالات . وقال إنه لا يتوقع أن يقبل الجميع بلا استثناء منطق اللجنة الاستشارية وإذا لم يقبل البعض هذا المنطق فإنه سيكون أمرا مفهوما ، لأن مسألة وظائف حقوق الإنسان اختلفت بشأنها آراء العديد من الدول الأعضاء .

٤٩ - وفيما يختص بالوظائف المطلوبة بصدد الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (A/46/7 ، الفقرة ٢٨-٩) ، فإنه يود أن يوضح أن اللجنة الاستشارية لا ترفض مقترحات الأمين العام . وكل ما هناك أنها تقول إن الوظائف ينبغي أن تنشأ عند سريان الاتفاقية ، لأنها قد أُبلغت بأن التصديقات العشرين اللازمة لم يتحقق منها حتى الآن سوى تصديق واحد . وترى اللجنة الاستشارية أنه من غير المرجح وصول التصديقات العشرين جميعها في سنة ١٩٩٢ . لذلك توصي اللجنة الاستشارية بإنشاء الوظائف على أن يخصم التمويل ، لكي يجري تقديم الموارد اعتبارا من ١٩٩٣ .

٥٠ - وبالإشارة الى المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان المقرر عقده سنة ١٩٩٣ ، فإن رقم الـ ١,٥ من ملايين الدولارات المدرج في التقدير الموضوع لمركز حقوق الإنسان بصدد الأعمال التحضيرية اللازمة للمؤتمر هو نفسه الرقم الذي أبلغ الى اللجنة الاستشارية والجمعية العامة في سنة ١٩٩٠ . وستبحث اللجنة الاستشارية ذلك الرقم مرة أخرى على ضوء نتائج الدورة الأولى التي عقدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر .

٥١ - السيدة بيرينغوير (رئيس لجنة البرنامج والتنسيق) : قالت إن مسألة إنشاء وظائف إضافية تنطبق عليها حسبما يبدو التوصية العامة الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق ، القائلة بأن مثل هذا الإجراء يلزمه مزيد من التبرير . وذكرت أن لجنة البرنامج والتنسيق توصي بالموافقة على السرد البرنامجي المتعلق بالباب ٢٨ .

٥٢ - السيدة انزولا (فنزويلا) : تكلمت بالنيابة عن مجموعة ريو ، فقالت إن الدورة الاولى للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان قد وافقت على مقرر بشأن عقد مؤتمرات إقليمية ، كجزء من العملية التحضيرية ، التي سوف ينظر الى تمويلها باعتباره جزءا من ميزانية المؤتمر . وذكرت أن مجموعة ريو تود الحصول على تأكيدات تفيد بأنه عند استعراض الرقم البالغ ١,٥ من ملايين الدولارات المذكور في الفقرة ٢٨-٣٥ من الميزانية البرنامجية المقترحة سيكون تمويل المؤتمرات الإقليمية كجزء من العملية التحضيرية مندرجا في ذلك .

٥٣ - السيد كوهين (الولايات المتحدة الامريكية) : قال إن بلده يؤيد بشدة برامج حقوق الإنسان التي تضطلع بها الامم المتحدة وأن أمله قد خاب لان الميزانية البرنامجية المقترحة قد خصصت لتلك البرامج مثل هذه النسبة المئوية الصغيرة من الموارد . وأضاف قائلا إن جزءا هاما من النمو الفعلي المقترح في الباب ٢٨ يتصل بتحويل اعتمادات لموظفين مؤقتين ستنشأ وظائفهم فيما بعد . وهذا التحويل لن يزيد من مستوى أنشطة دعم الموظفين المتصلة بالمقررين الخاصين وتقصي الحقائق ، ولكن إنشاء الوظائف الدائمة سيزيل بعض مصاعب التوظيف التي تواجه المركز في هذا المجال . ولما كانت هناك حاجة الى ضمان مساعدة مؤقتة كافية لمثل هذه الانشطة ، فإن وفد الولايات المتحدة الامريكية يود الحصول على تأكيد بأن بعض الموارد المخصصة للمركز لاجل المساعدة المؤقتة سيكون متاحا لموظفين بعقود قصيرة الاجل لمساعدة المقررين الخاصين .

٥٤ - وأعرب عن تأييد وفد بلده لتوصيات اللجنة الاستشارية ، لا سيما التوصيات الصادرة بشأن اللجنة المعنية بالاشخاص المفقودين في قبرص . وقال إن وفده يود الحصول على تفاصيل بشأن التقدم الذي أحرزته تلك اللجنة وعلى تفسير للاسباب الداعية الى إدراج مصروفاتها في الباب ٢٨ . ونظرا لان تلك اللجنة قد أنشئت بمبادرة من الامين العام ، قد يكون من المستصوب نقل ميزانيتها الى الباب ١ ، مما يسمح بإشراف أفضل على أنشطتها ونفقاتها . وقال إن وفده سيشعر بالتقدير للامانة العامة إذا ما استجابت فيما يتعلق بهاتين النقطتين .

٥٥ - وأضاف قائلا إن أحدث طبعة ستصدر من "حولية الامم المتحدة عن حقوق الإنسان" تغطي سنة ١٩٨٥ . وأضاف أنه ينبغي بذل جهد لتقليل حجم الاعمال المتأخرة ؛ وأن وفده يود أن يعرف ما هي المجلدات التي تعتزم الامانة العامة نشرها خلال فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ . وأضاف أن نشر "الحولية" يمثل بوضوح أولوية دنيا وأن الموارد المخصصة له ينبغي تقليلها نظرا لشدة أهمية أعمال المركز وازدياد عبء العمل الملقى على

(السيد كوهين ، الولايات المتحدة الامريكية)

عاتقه في مجالات أخرى . وأضاف قائلا إنه من الممكن تحقيق وفر آخر بإلغاء انتاج اللوحات الحائطية والتقويمات ، المرتأى في الفقرة ٢٨-٣٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٥٦ - وختاما ، يتعين على وفد الولايات المتحدة الامريكية الإعراب عن تحفظاته على عدد من الانشطة التي يضطلع بها المركز . فهذا الوفد لا يعتقد أن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة ستسهم في حل مشكلات الشرق الأوسط . وفيما يتعلق بالعقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، فإن وفد الولايات المتحدة قد دأب على عدم الاشتراك في أي قرارات تتصل ببرنامج عمله أو ميزانيته .

٥٧ - السيد ليف (اسرائيل) : قال إن وفد بلده يعارض أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة ويعترض على الاعتمادات المقترحة لتلك الأنشطة . وأضاف قائلا إن الموارد المخصصة لتلك اللجنة يمكن أن تستخدم بشكل أفضل اذا ما خصصت لأغراض أخرى .

٥٨ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : قال إن وفد كوبا يؤيد جميع أنشطة حقوق الانسان باستثناء الأنشطة المضطلع بها لأغراض سياسية ؛ ويريد تخصيص المزيد من الموارد لأنشطة حقوق الانسان الجماعية وبذل المزيد من الجهود لحماية حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني من نقص الموارد . وأضاف قائلا إن الحرمان يسبب كثيرا من المعاناة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء .

٥٩ - ونظرا الى أن حقوق الانسان ليست ضمن الأولويات الخمس المحددة لأجل فترة السنتين المقبلة ، على الرغم من شدة أهمية تلك الحقوق ، فقد دهش الوفد الكوبي من المقترحات الواردة في الباب ٢٨ الداعية الى نمو حقيقي بنسبة ١٠,٩ وإنشاء ١٧ وظيفة جديدة لمركز حقوق الانسان . وقال إنه لا يمكن فهم الاقتراح الثاني بصفة خاصة ، لأن دورة الجمعية العامة السابقة قد ذكرت أن الموافقة على هذه الوظائف تتوقف على تحليل الأمانة العامة لعبء العمل الملقى على كاهل المركز ، وهو الشيء الذي لم يتح حتى الآن . وما لم تستطع الأمانة العامة تقديم إيضاح لذلك ، لن يكون بوسع الوفد الكوبي قبول الاقتراح الداعي الى إنشاء ١٧ وظيفة جديدة ، وبالتالي توزيع الموارد

(السيد فونتين أورتيز ، كوبا)

المقترح ، حتى في القراءة الأولى . وهناك اختلال شديد في توزيع الموارد ، حيث يخصص لبرنامجين فرعيين أكثر من ٧٦ في المائة من المجموع بينما يعطى القليل للبرامج الفرعية الأخرى . وقال إن وفده على ثقة من أن تلك المشكلة ستحظى بمناقشة وافية خلال المشاورات غير الرسمية .

٦٠ - وذكر أن موقف وفده النهائي من الاعتماد المقترح للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان سيتوقف على التقرير الصادر عن الدورة الأولى للجنة التحضيرية . ويأمل الوفد الكوبي أن تتخذ القرارات اللازمة وأن يدرج في ذلك تمويل المؤتمرات التحضيرية الاقليمية . والى أن يحدث ذلك لا يمكنه أن يوافق على التقدير حتى ولو بصفة مؤقتة .

٦١ - السيدة رويدسموين (النرويج) : تكلمت بالنيابة عن البلدان النوردية ، فقالت إن تلك البلدان تولي أهمية عظمى لأنشطة الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان . وأضافت قائلة إنه بالنظر الى شدة تعاظم الآمال المعلقة على هذه الأنشطة يساور البلدان النوردية قلق بالغ إزاء نقص الموارد المناسبة لمركز حقوق الانسان . وأضافت قائلة إن مبررات النمو المقترح في الباب ٢٨ معقولة بل وزادها قوة تقرير الامين العام ، الوارد في الوثيقة A/46/603 ، بإشاراته المتكررة الى ازدياد عبء العمل الذي يتحمله المركز والولايات الجديدة المنشأة منذ استكمال مقترحات الميزانية .

٦٢ - وأضافت قائلة إن تنامي عبء العمل الملقى على كاهل المركز يتجلى بكل وضوح في مجالات مثل أنشطة هيئات رصد المعاهدات المتعلقة بحقوق الانسان ومعالجة الشكاوى بموجب الاجراءات التي ينظمها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د - ٤٨) والبروتوكول الاختياري . وبالاضافة الى ذلك ، فإن الأنشطة المزدادة المتعلقة ببرنامج عمل العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري لم تقابلها زيادة في الموارد العادية ، بينما زادت كثيرا طلبات الحصول على الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية . ولابد من التوصل الى حلول طويلة الاجل ، على أساس خطة تعزيزها الموارد الكافية .

٦٣ - ولأن المساعدة المؤقتة الاضافية لا تزال ضرورية جدا ، لاسيما في مجالات مثل تقصي الحقائق والاجراءات الخاصة الناشئة عن قرارات الهيئات المعنية بحقوق الانسان ، لا توافق البلدان النوردية على توصية اللجنة الاستشارية الداعية الى إنقاص ١٠٠ ١٨٨ دولار أخرى من الاعتماد المقترح للمساعدة المؤقتة العامة . وترحب هذه البلدان

(السيدة رويدسموين ، النرويج)

بتحويل بعض الوظائف المؤقتة ، ولكن المركز لا يزال يعاني من التوظيف الناقص والحالة الصعبة الراهنة ستظل دون تغيير فعلي ما لم يتسن تكليف المزيد من الموظفين بصفة مؤقتة ريثما يتم التوصل الى حل .

٦٤ - وقالت في ختام بيانها إن الباب ٢٨ قد عانى من الاقتطاعات الشاملة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية ، بأكثر مما يمثل نصيبه العادل في تلك الاقتطاعات . وأعربت عن عدم اعتقاد البلدان النوردية بأن تاريخ الموارد المستغلة استغلالا ناقصا في الباب المتعلق بحقوق الانسان والشؤون الانسانية خلال فترات السنتين السابقة لا يمكن أن يبرر حجم الاقتطاعات العامة المقترحة . وأضافت قائلة إنه لابد للأمم المتحدة أن تستجيب للانشغال الدولي بشؤون حقوق الانسان وبازدياد عبء العمل الناشئ عن الالتزامات القانونية التي تتحملها الدول الاعضاء ، وذلك بتأمين موارد كافية لانشطة الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان .

٦٥ - السيد سبانز (هولندا) : تكلم بالنيابة عن الدول الاشنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، فقال إن هذه الدول تعتقد أن مقترحات الامين العام الواردة في الباب ٢٨ تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ولكنها تتساءل عما اذا كانت هذه المقترحات تتناول المشكلة الهيكلية المتعلقة بالملاك المناسب لمركز حقوق الانسان . وأردف قائلا إن تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/46/603 يؤكد ازدياد عبء العمل الملقى على كاهل المركز نتيجة لمطالب الدول الاعضاء . وقال إن الدول الاشنتي عشرة تعتقد أن تلك الزيادة تجعل الحلول الطويلة الاجل ضرورة ملحة . ومن ثم تود هذه الدول أن تحصل من الامانة العامة على إيضاح بشأن الفقرة ٥ - ٢٨ الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية ، وذلك نظرا لإنشاء ولايات جديدة منذ استكمال مقترحات الميزانية .

٦٦ - وقال إن الدول الاشنتي عشرة يساورها قلق شديد إزاء حالة التوظيف في المركز ، لأن بعض أجزائه يواجه حالات عجز لا تتجلى في الباب ٢٨ . وأضاف قائلا إن الهيئات التعاهدية القائمة ظلت تواجه القيود لفترة طويلة وأن اللجنة المنشأة حديثا المعنية بحقوق الطفل ستحتاج الى موارد كافية لمعالجة الزيادة التي يحتمل أن تكون سريعة في عبء عملها . كما أن التساؤلات تثار حول مدى معالجة الحاجة إلى موارد بشرية إضافية لمعالجة الشكاوى في إطار البروتوكول الاختياري وغير ذلك من الإجراءات ذات الاساس التعاهدي . وحسبما جاء في تقرير الامين العام (A/46/603 ، الفقرة ١٣) ، لم تراع المقترحات عبء العمل الإضافي الناشئ عن القرارات التي اتخذتها الدورة السابعة والاربعين للجنة حقوق الإنسان . وينبغي في مقترحات الميزانية مراعاة

(السيد سبانز ، هولندا)

الموارد اللازمة نتيجة لتلك القرارات ، ومرة أخرى ستفدو الدول الإثنتي عشر ممتنة للأمانة العامة فيما لو زودتها بمعلومات عن كيفية تأثير ذلك على ما جاء في الفقرة ٣٨-٥ من تقرير اللجنة الاستشارية .

٦٧ - وأضاف قائلا إن هناك مجالا آخر في مقترحات الميزانية يبدو أنه لا يعكس احتياجات المركز ، ألا وهو الجانب المتعلق بقسم الإجراءات الخاصة ، كما أن هناك مشكلات توظيف ناقص في مجالات النشاط المتعلقة بمنع التمييز وحماية الأقليات والفئات الضعيفة . كما تلزم موارد إضافية بشرية ومالية لعبء عمل المركز المتزايد فيما يتعلق بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية .

٦٨ - وبالأسعار الحقيقية ، فإن معدل النمو بالمقارنة بالتقديرات المنقحة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، البالغ ١٠,٩ في المائة ، لا يعتبر مدعاة للإعجاب . وعلاوة على ذلك ، اشتمل النمو على الوظائف الأربع المجازة من الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين والمذكورة في تقرير اللجنة الاستشارية (الفقرة ٣٨-١٠) . وترى الدول الإثنتي عشر أن المقترحات الواردة في الباب ٢٨ ينبغي أن تستكمل على وجه السرعة بمقترحات تعالج مشكلات الموارد القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي يعاني منها المركز . وفي الوقت نفسه ، توافق تلك الدول على توصيات اللجنة الاستشارية الداعية إلى انقاص التكاليف المتصلة بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم .

٦٩ - وأضافت قائلة إن الدول الإثنتي عشر تتشكك في إدراج الباب ٢٨ ضمن الأبواب المشمولة بتوصية اللجنة الاستشارية الداعية إلى تخفيضات عامة ، وهي تخفيضات تبلغ في مجملها ٣٠٠ ١٤٥ دولار ، إذا استثنيت الأبواب الأخرى من ذلك . كما أن هذه الدول لا يمكنها أن توافق على التوصية الداعية إلى إنقاص مبلغ ١٠٠ ١٨٨ دولار من المساعدة المؤقتة العامة (A/46/7 ، الفقرة ٣٨-١٥) ، لأن اللجنة الاستشارية لم تقدم أي تبرير لذلك . وكل الاعتماد المرصود للمساعدة المؤقتة العامة ضروري للأنشطة المبرمجة ، التي لا يمكن الاضطلاع بها دون وسائل تنفيذها . والمبالغ التي ينطوي عليها الأمر صغيرة نسبيا بينما ستضار فعالية المركز ضررا شديدا إذا ما أُقرت التخفيضات الموصى بها .

٧٠ - وقال في ختام كلمته إن الدول الإثنتي عشر ستتناول مسألة الموارد المقترحة للمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان عندما تقدم الأمانة العامة المعلومات الإضافية المتوقعة .

٧١ - السيد كاربوتسكي (هنغاريا) : أعرب عن أسف وفده لعدم إدراج حقوق الإنسان ضمن الأولويات الخمس التي حددتها الجمعية العامة . وقال إن حكومته تولي مسائل حقوق الإنسان ، ومن ثم ، الباب ٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، أهمية بالغة .

٧٢ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢٨-١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية ، طلب شرحا لخلفية الحالة ، وتساءل عن السبب الذي جعل اللجنة الاستشارية توافق على الوظائف المشار إليها في الفقرة ٢٨-١٣ على أساس مؤقت فقط . ففي الفقرة ٢٨-١٥ ، أوصت اللجنة الاستشارية بتخفيض المساعدة العامة المؤقتة بمبلغ ١٠٠ ١٨٨ دولار . ولا يعتقد وفده أن من المقبول إجراء أي تخفيض في المساعدة المؤقتة ، حيث أن هذه المساعدة تحقق مرونة في المجالات ذات الأولوية مثل إدارة صندوق الأمم المتحدة الطوعي للخدمات الاستشارية والمساعدات التقنية في ميدان حقوق الإنسان الذي أعاق تشغيله عدم توفر الموظفين . ولا تمثل التقديرات الواردة في إطار الباب ٢٨ غير ٤ في المائة من المجموع ، وهو مبلغ متواضع إذا أخذ في الاعتبار مسائل حقوق الإنسان وزيادة عبء عمل مركز حقوق الإنسان . وأعرب عن اتفاق وفده في الرأي مع المتكلمين السابقين على أن هناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل طويل الأجل لمشكلة توفير العدد الكافي من الموظفين اللازمين للمركز .

٧٣ - السيد الديب (مصر) : قال إن جميع الوفود ترى أن مسألة حقوق الإنسان مسألة هامة ، ونظرا لذلك ، فإن اللجنة قد تضع نصب عينها التطورات الجديدة التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة . وعلى سبيل المثال ، يرى وفده أن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة تتسم بأهمية بالغة . وقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن العديد من القرارات التي تشير إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة في حماية حقوق الشعب الفلسطيني ، ومن الضروري دعم البرامج التي تهدف إلى ذلك في إطار الميزانية العادية . ولا يكفي الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية . وأعرب عن أمل وفده في أن تأخذ اللجنة الخامسة في الاعتبار أهمية هذه الأنشطة لدى النظر في الباب ٢٨ .

٧٤ - السيد أنوليا (نيجيريا) : قال إن وفده يؤيد أعمال مركز حقوق الإنسان . ومع ذلك ، فإنه يلاحظ أن نمو الأنشطة الواردة في إطار الباب ٢٨ أعلى منه بالنسبة للأنشطة المتصلة بالتنمية ، التي حظيت بالأولوية لدى الجمعية العامة . وأضاف قائلا إن وفده سوف يعلق على مسألة توفير الموظفين في المشاورات غير الرسمية .

٧٥ - السيد وو غانغ (الصين) : قال إن هناك حاجة إلى موارد كافية في إطار الباب ٢٨ ، إلا أن وفده تساوره شكوك فيما يتعلق بالمعدل الحقيقي للنمو البالغ ١٠,٩ في المائة ، والاقتراح المتعلق بإنشاء ١٧ وظيفة جديدة ، بالمقارنة بمعدلات النمو المقترحة في إطار مجالات حددت بأنها ذات أولوية . وتساءل بصورة محددة عن الحاجة إلى وظائف جديدة في مركز حقوق الإنسان ، إذا أخذ في الاعتبار أنه تم الإذن بإنشاء وظائف إضافية في فترة السنتين السابقة .

٧٦ - وأضاف قائلا إن وفده يتفق في الرأي مع تعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرة ٢٨-٩ من تقريرها بشأن الوظائف المتعلقة بالاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم . وأشار إلى أنه سيتم النظر في النفقات الناشئة فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ عقب تقديم تقرير اللجنة التحضيرية ، وهو التقرير الذي ينبغي أن يتناول أيضا تكاليف عقد اجتماعات إقليمية .

٧٧ - السيد بلحاج (تونس) : أعرب عن أسف وفده لعدم تحديد حقوق الإنسان كمجال ذي أولوية ، ويرى أن الباب ٢٨ يتسم بأهمية كبرى . وأضاف قائلا إنه يفهم أن مسألة إنشاء وظائف في إطار الباب ٢٨ سينظر فيها في المشاورات الرسمية التي ستعقد بشأن إنشاء الوظائف عموما ، وإن مسألة عبء العمل في مركز حقوق الإنسان سوف تعالج في المشاورات الرسمية .

٧٨ - ومضى قائلا إن وفده يتفق مع رأي اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان . وأعرب كذلك عن تأييد وفده لتوفير تمويل للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة ، إذ أنه ليس من الممكن تنفيذ تعزيز حقوق الإنسان على نحو انتقائي . ومن الواضح أنه حالما تصبح الأراضي المحتلة غير محتلة ، لن تكون هناك حاجة لمثل هذا التمويل ، وأعرب عن أمل وفده ، في هذا الصدد ، في أن تؤتي المبادرات السياسية الأخيرة ثمارها . وأعرب عن ثقته في أن اللجنة سوف تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الباب ٢٨ بروح تتسم بالمرونة .

٧٩ - السيدة روتيزر (النمسا) : قالت إن الآثار المالية المترتبة على معدل النمو الحقيقي البالغ ١٠,٩ في المائة محدودة إذا أخذ في الاعتبار ضآلة قاعدة الموارد في إطار الباب ٢٨ . ويظهر النمو في إنشاء وظائف جديدة وهو ما يؤيده وفدها تأييدا تاما . وأضافت أنها تلاحظ ، بوجه خاص ، الاقتراح الداعي إلى تحويل أربع وظائف من

(السيدة روتيزر ، النمسا)

الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة من المساعدة العامة المؤقتة إلى وظائف دائمة ، فيما يتصل بأنشطة متكررة ولكنها معتمدة على أساس زمني محدود ، إلا أنها ترى أن المقترح قد يجعل من المستحيل على مركز حقوق الإنسان مواصلة أنشطته في مجال تقصي الحقائق ، والبعثات والإجراءات الخاصة على مستوى العمل الحالي . فإذا ثبت أن الأمر كذلك ، فإن وفدها يفضل تمويل الوظائف الثمان من موارد إضافية بدلا من تمويلها عن طريق التحويل من المساعدة العامة المؤقتة . وفي هذا الصدد فإنها لا تستطيع أن تقبل التخفيض في المساعدة العامة المؤقتة الذي اقترحته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٨-١٥ من تقريرها .

٨٠ - وأضافت قائلة إن مقترحات اللجنة الاستشارية بإنشاء وظائف فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تعد مقبولة . ولاحظت أن التقديرات المتعلقة باللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص هي نفس التقديرات بالقيمة الحقيقية فيما يتعلق بفترة السنتين السابقة . وفي حين يلاحظ وفدها أن اللجنة لم تقدم بعد تحليل عبء العمل المطلوب منها ، فإنه لا يؤيد التجميد الفعلي لمواردها . وفي الأخير ، أشارت إلى أنها سوف تعلق على تمويل المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان حالما تتوافر تقديرات محددة .

٨١ - السيد غريج (استراليا) : قال إن وفده يؤيد التعليقات التي قدمها ممثلا النرويج وهولندا فيما يتعلق بأهمية مسائل حقوق الإنسان . وعلى الرغم من صعوبة التوفيق بين الآراء المتباينة بشأن هذه المسائل ، إلا أنه على ثقة من أنه سيتسنى التوصل إلى حل وسط بشأن الباب ٢٨ .

٨٢ - السيدة بيوليو (كندا) : قالت إن وفدها يؤيد أيضا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا النرويج وهولندا ، وأضافت أن وفدها سوف يعلق في المشاورات غير الرسمية على المسائل المطروحة .

٨٣ - السيدة بوسيت (نيوزيلندا) : قالت إنه من الضروري أن تتوافر الموارد اللازمة لمركز حقوق الإنسان نظرا لأهمية برامج حقوق الإنسان . وعليه ، فإن وفدها يؤيد الاعتمادات المقترحة في إطار الباب ٢٨ . وينبغي إعادة النظر في التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في إطار هذا الباب . ومع ذلك ، فإن وفدها يوافق على تعليقات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ٢٨-٩ ، و ٢٨-١٦ ، و ٢٨-١٧ ، و ٢٨-٣٠ من تقريرها ، فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وباللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص .

٨٤ - السيد راي (الهند) : قال إنه على الرغم من أهمية الأنشطة المتعلقة بحقوق الانسان ، لا ينبغي أن تمول هذه الأنشطة على حساب أنشطة أخرى تحظى بنفس القدر من الأهمية . وعلى الرغم من أن مسائل حقوق الإنسان ليست من بين الأولويات الخمس ، فإن معدل النمو الحقيقي للباب ٢٨ هو أعلى معدل ، إذ يبلغ ١٠,٩ في المائة ، في الميزانية البرنامجية المقترحة ، في حين ستزيد الموارد الخارجة عن الميزانية في إطار هذا الباب بنحو ٣٠ في المائة .

٨٥ - وفيما يتعلق بتعليقات اللجنة الاستشارية فيما يتصل بإعادة التوزيع المقترح لوظيفة من الرتبة مد - ١ من التوجيه التنفيذي والإدارة إلى فرع الشؤون التقنية والمعلومات وإنشاء وظيفة برتبة مد - ٢ في إطار التوجيه التنفيذي والإدارة (A/46/7 ، الفقرة ٢٨-٧) ، فإن وفده لا يرى أن ثمة حاجة إلى أن يكون لكل شعبة رئيس برتبة مد - ١ أو أن يكون لمركز حقوق الإنسان نائبا للرئيس برتبة مد - ٢ . وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، ليست هناك حاجة لشغل وظائف قبل إنفاذ الاتفاقية . واستفسر عن توقعات الأمانة العامة بشأن تاريخ إنفاذ الاتفاقية . وفيما يتعلق بإنشاء الوظائف المقترحة بسبب زيادة عمل قسم إجراءات الاتصالات ، قال إن وفده يفضل انتظار تحليل الأمين العام للإدارة وعبء العمل في هذا القسم قبل تأييد الطلب ، إلا أن بإمكانه أن يوافق على توصية اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتحويل ثماني وظائف من المساعدة العامة المؤقتة . وفي الأخير أشار إلى أنه ينبغي توفير الموارد اللازمة لمركز حقوق الإنسان . وأضاف أن وفده سيقدم مزيدا من التعليقات في المشاورات غير الرسمية في محاولة لتعزيز التوصل إلى توافق في الآراء .

٨٦ - السيد كينشن (المملكة المتحدة) : طلب تفسيرا للعلاقة بين معدلات النمو الحقيقي والنمو الإسمي في إطار البابين ١٥ و ٢٨ .

٨٧ - الرئيس : قال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض ، فسوف يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على استنتاج وتوصية لجنة البرنامج والتنسيق بشأن الباب ٢٨ ، على النحو الوارد في الفقرة ٣٥ من تقريرها (A/46/16) .

٨٨ - وقد تقرر ذلك .

٨٩ - تمت الموافقة في القراءة الاولى على توصية اللجنة الاستشارية باعتماد مبلغ ٦٠٠ ٤٨٩ ٣ دولار في إطار الباب ٢٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ ، على أساس أن يتم النظر في المسائل التي أشيرت بصدد الباب ٢٨ في المشاورات غير الرسمية وفي أي تعديلات ضرورية يتم إدخالها .

٩٠ - السيد فونتين أورتيز (كوبا) : قال إن بإمكان وفده أن يوافق على القرار الذي اتخذ لا لشيء إلا لان الموافقة في القراءة الاولى لا تشكل موافقة نهائية . وأعرب عن احتفاظ وفده بالحق في مناقشة جميع التقديرات والتوصيات المتصلة بالباب ٢٨ في المشاورات غير الرسمية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠